

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٦٣

الخميس، ٩ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينون . . . . . (توغو)
الأعضاء:	أذربيجان . . . . . السيد شريفوف
	الأرجنتين . . . . . السيدة بير سيفال
	أستراليا . . . . . السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي . . . . . السيد بانكين
	باكستان . . . . . السيد ترار
	تجمهورية كوريا . . . . . السيد سول كيونغ - هون
	رواندا . . . . . السيد غاسانا
	الصين . . . . . السيد تيان لين
	غواتيمالا . . . . . السيد بريث غوتيريث
	فرنسا . . . . . السيد بريانس
	لكسمبرغ . . . . . السيدة لو كاس
	المغرب . . . . . السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد شيرمان
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد ديلورنتس

## جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري، وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2013/262).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري، وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2013/262).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كوت ديفوار وغينيا - بيساو وموزمبيق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد حوسي راموس - هورتا، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، للمشاركة في هذه الجلسة بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/262، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إعادة النظام الدستوري، وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد. أعطي الكلمة الآن للسيد راموس - هورتا.

السيد راموس - هورتا (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة أتشرف فيها بمخاطبة مجلس الأمن منذ تعييني في

منصب الممثل الخاص للأمين العام، في غينيا - بيساو، فإنني أرحب ترحيباً حاراً بجميع أعضاء المجلس. ونظراً لإكراهات ضيق الوقت، وبما أن النص الكامل لخطابي قد تم توزيعه، فإنني سأدلي بصيغة مختصرة الآن.

منذ أول يوم بعد وصولي إلى غينيا - بيساو مطلع شباط/فبراير، أجريت مشاورات مستمرة مع أصحاب المصلحة الوطنيين على جميع الصعد، من الرئيس المؤقت إلى أعضاء الحكومة الانتقالية، والجمعية الوطنية، والقيادة العسكرية، وقادة الأحزاب، وأعضاء المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، وحركات الشباب، والقيادات الدينية والروحية. ومن رأيي المتواضع أن المسؤولية عن مشكلة غينيا - بيساو تتحملها بصورة مباشرة النخبة السياسية التي لم تف بواجبها إزاء أبناء شعبها على مدى أربعة عقود تقريباً، وعلاوة على ذلك النخبة السياسية، يجب إلقاء اللوم على الجيش أيضاً. وتدخل القوات المسلحة في الساحة السياسية نتيجة لسوء الحوكمة والتخلف في غينيا - بيساو وليس سبباً لهما. وتشمل العواقب الأخرى لفشل قيادة البلد انتهاكات حقوق الإنسان، والإفلات من العقاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات. وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، فإن العملية التي أطلقتها وكالة الولايات المتحدة لإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات وأدت إلى إلقاء القبض على القائد العام السابق للبحرية، العميد البحري بوبو نا تشوتو، والإعلان عن لائحة الاتهام ضد رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في غينيا - بيساو، الفريق أنطونيو إندجاي، يشكّلان منعطفاً هاماً في جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو. ويوجهان رسالة قوية إلى النخبة في غينيا - بيساو وإلى من يستخدمون البلد طريقاً للمرور العابر للمخدرات، مفادها أن المجتمع الدولي لن يقبل تحول غينيا - بيساو إلى بؤرة للاتجار بالمخدرات. ولا شك في أن غينيا - بيساو تستخدم طريقاً للمرور العابر للمخدرات. وهذه مشكلة اجتماعية وأمنية إقليمية وعالمية بقطبين واضحين - مناطق

بين أدنى المعدلات في أفريقيا، إن لم يكن في العالم أجمع. ويشعر المرء بالأمان وهو يتجول في شوارع بيساو دون أن ينتابه الخوف مثلما هو معتاد في العديد من عواصم العالم. وإذا حظيت غينيا - بيساو بالدعم المناسب تعزيزاً لمزيد من برامج الدبلوماسية الوقائية المنتجة، فإنها قد تصبح مثلاً مشرقاً لقصة نجاح. وقد سعت إلى العمل على نحو فعال لتحقيق توجيهات المجلس بغية كفالة اتخاذ جميع اصحاب المصلحة الدوليين لموقف موحد بشأن المسائل الحاسمة في غينيا - بيساو. وفي ذلك الصدد، واصلت الاتصال بالدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وعقد معها اجتماعات على أعلى المستويات في أديس - أبابا، وأبوجا، وبانجول، ودكار، وبرايا، ومابوتو، ولشبونة، وبروكسل. وأشعر بالرضا بصورة خاصة عما أجزئته من مشاورات صريحة رأساً لرأس مع رؤساء الدول ووزراء الخارجية في نيجيريا، والسنغال، وكوت ديفوار، وغينيا، وأنغولا، والرأس الأخضر، وموزامبيق، والبرازيل، والبرتغال، فضلاً عن رئيس المفوضية الأوروبية، والمفوض المعني بالتنمية الدولية، وأعضاء البرلمان الأوروبي. كما يسعدني أن أعلن أن جميع الشركاء الدوليين يتشاطرون موقفاً موحداً بشأن هدفين رئيسيين مباشرين للعملية الانتقالية، وهما تشكيل حكومة انتقالية جامعة جديدة، واعتماد خارطة طريق تتوافق الآراء، مع الالتزام التزاماً حازماً بإجراء الانتخابات قبل نهاية العام. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الأطراف تتفق على ضرورة استعادة النظام الدستوري في أجل أقصاه نهاية العام، استناداً إلى قرارات سلطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ياموسوكرو. ويسرني أن أفيد بأن بعض التطورات الإيجابية قد استحدثت في الأيام التي سبقت عقد هذه الجلسة. ففي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة البرلمانية المخصصة التي تستعرض الاتفاق الانتقالي الموقع في أيار/ مايو ٢٠١٢، معتكفاً دام يومين بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، لوضع اللمسات الأخيرة

الإنتاج ومناطق الاستهلاك - يغذيان ذلك النشاط الإجرامي. وأود أن أدعو بقوة إلى تعزيز الوجود الدولي لمكافحة المخدرات في البلد. وبالتالي، لمواجهة هذا التحدي، أحث على حشد الموارد المالية والبشرية الفعالة لدعم نشر ما يكفي من الخبراء بغية مساعدة السلطات في غينيا - بيساو وكامل مجموعة الأطراف الفاعلة في مكافحة الاتجار بالمخدرات، انطلاقاً من بلدان المنشأ إلى بلدان الاستهلاك.

وعلى ضوء هذه الخلفية، فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في غينيا - بيساو ما زالت متدهورة، في سياق يكاد لا يكفي فيه الدعم المالي ودعم الميزانية الذي يقدمه شركاء البلد لسد احتياجات البلد والتزاماته. في إيجاد الإيرادات الداخلية لا يزال غير كاف. وكما توقعت بعثة للرصد قام بها صندوق النقد الدولي في شباط/فبراير، فإن الأداء الاقتصادي والمالي لعام ٢٠١٣ لن يتحسن إلا إذا ازداد محصول الكاشيو وتحسن موسم تسويقه الذي بدأ في آذار/مارس. والأمن الغذائي سيتقوض إن ظل مزارعو الكاشيو المحليين في المناطق الريفية يواجهون المصاعب أثناء تبادل أو مقايضة الكاشيو بالأرز.

ومما يفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية، الموجة المتواصلة من عمليات الإضراب عن العمل المتعلقة بالرواتب التي يخوضها العاملون في القطاع العام. فعلاوة على ما تواجهه الحكومة من صعوبات في دفع رواتب القطاع العام، فإنها غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية المتمثلة في الماء والكهرباء. كما أن التحديات المتصلة بخدمات الصحة العامة والصرف الصحي تزداد شدة. وموسم الأمطار الذي يستغرق ستة أشهر سيبدأ بعد اسبوع، وينبغي تقديم المساعدة لتفادي الكوليرا وما يتصل بها من أوبئة.

لكن ليس كل ما يتعلق بغينيا - بيساو سلباً. فعلى الجانب الإيجابي، فإن أبناء غينيا - بيساو، على الرغم من معاناتهم، شعب سلمي طيب لم يلجأ أبداً على الجريمة أو العنف العرقي مثلما وقع في العديد من الحالات المماثلة. ومعدل الجريمة في البلد من

أن تتوحد إرادة جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في حكومة وحدة وطنية عقب الانتخابات التشريعية المقبلة.

يكتسي دعم مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة للانتخابات التي تبشّر بمرحلة جديدة بعد الانتخابات أهمية بالغة.

أما في مرحلة ما بعد الانتخابات فإن تحالفا واسع النطاق سيوفر جهودا حكومية في مجال تقاسم السلطة بهدف إعادة بناء الدولة التي توجد الآن اسميا فقط. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان تقديم دعم مادي إضافي. وسيوجه النداء إلى المجتمع الدولي من أجل القيام بدوره أيضا. وأعتزم العمل بصورة نشطة على إشراك السلطات الجديدة ومساعدتها في إعادة بناء مؤسسات الدولة، بما في ذلك عن طريق نشر الخبراء الدوليين في مواقع مشتركة في القطاعات الحكومية الرئيسية لمدة تصل إلى خمس سنوات، بهدف إصلاح قوات الدفاع والنظام القضائي والإدارة العامة وتحديثها تماما.

علاوة على ذلك، فإن قوات الدفاع بحاجة أيضا إلى إعادة تفكير رئيسية على أساس تحليل واقعي للاحتياجات الأمنية للبلد، وتكييفها مع الموارد المالية المتاحة. وتضطلع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور رائد في تلك العملية. غير أن هناك شركاء آخرين من خارج المنطقة على استعداد للإسهام في بناء جيش جديد لغينيا - بيساو يتسم بقدر أكبر من المهنية والتشعب بثقافة ديمقراطية، فضلا عن كونه أصغر حجما وأقل تكلفة وأكثر فعالية في ذات الوقت.

أشارت بعثة التقييم التقني المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة التي أوفدت إلى غينيا - بيساو في آذار/مارس إلى أن المشاكل في البلد ليس مستحيلا التغلب عليها. غير أن حلها يتطلب، أولا وقبل كل شيء، تقديم دعم سياسي ومالي قوي من قبل المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار دعوة السلطات في غينيا - بيساو إلى أن تضطلع

على مشروع اتفاق للنظام الانتقالي. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، عاد الرئيس الانتقالي سيريفو هاماجو إلى بيساو بعد غياب لأكثر من شهر، وأعلن عن قرب تشكيل حكومة جامعة وإجراء الانتخابات قبل نهاية العام. وفي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، اجتمعت الأحزاب السياسية كافة، إلى جانب قادة الجيش والمجتمع المدني والقيادات الدينية، في مبنى البرلمان، لإجراء مناقشات بشأن مشروع اتفاق النظام الانتقالي، وتوصلوا إلى اتفاق على ثلاث نقاط.

وكانت أول نقطة من تلك النقاط هي تأكيد تمديد الفترة الانتقالية إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وإجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر. والنقطة الثانية هي تشكيل حكومة انتقالية جامعة، والنقطة الثالثة هي انتخاب رئيس للجنة الانتخابية الوطنية بعد التوصل باقتراح من مجلس قضاة المحكمة العليا. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، وقعت الأحزاب السياسية على النقاط الثلاث السالفة الذكر.

يجب التصدي لتحديات غينيا - بيساو عبر عملية انتقالية تنفذ على مرحلتين. ويجب علينا أولا، أن ندعم العودة إلى النظام الدستوري عبر الانتخابات. ويجب علينا ثانيا، أن نساعد على تعزيز مؤسسات الدولة فيما بعد الانتخابات عبر الإصلاحات، ليس عن طريق الدعم المالي فحسب، بل أيضا عن طريق تقديم الدعم المباشر للمواقع المشتركة للخبراء، فضلا عن توجيه الجهود لضمان تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

ما انفككت أدعو باستمرار إلى ضرورة أن يتشعب جميع أفراد شعب غينيا - بيساو بثقافة سياسية جديدة لا تؤدي فيها الانتخابات إلى انقسام في البلد، أو إلى نشوء حالة يحصل فيها الفائز على كل شيء. وإذا أخذ بعين الاعتبار التحديات الهائلة التي تواجه شعب غينيا - بيساو، فليس بوسع أي مجموعة سياسية أن تحقق بمفردها عملية انتشال غينيا - بيساو من الهوة العميقة التي هوت إليها، والانتقال بها نحو تحقيق السلام الدائم والرخاء. وفي ذلك الصدد، سيكون من الأهمية بمكان

اجتمعت تشكيلة غينيا - بيساو، منذ آخر مرة خاطبت فيها المجلس (انظر S/PV.6915)، في ١ آذار/مارس للاستماع إلى إحاطتين إعلاميتين من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، ونائب الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو، السيد غانا فوفانغ. وقد أعرب السيد فيدوتوف عن قلقه العميق إزاء التصاعد المستمر في الاتجار بالمخدرات، وخصوصا في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢ الذي يرتبط بدوره ارتباطا وثيقا بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وحث أيضا الدول الأعضاء والأمم المتحدة على توفير موارد إضافية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على سبيل الاستعجال، بهدف تفادي إغلاقه، خاصة وهو لا يتمتع إلا بوجود في الحد الأدنى في البلد.

على الرغم من ذلك النداء، فضلا عن النداء الذي وجهته إلى أعضاء التشكيلة لاحقا، فلم يكن ممكنا تحديد الأموال المطلوبة. وكما ذكر الأمين العام في آخر تقرير له عن الحالة في غينيا - بيساو (S/2013/262) فقد تعيّن على المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إنهاء وجوده في الشهر الماضي. ولا يتسق ذلك التطور مع الشواغل التي نشأتها جميعا، ولا مع اقتناعنا بضرورة مواصلة التصدي للاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو على سبيل الأولوية. ومن المهم أن نحول الإعراب عن تلك الشواغل إلى إجراءات ملموسة.

يشكل القبض على العديد من مواطني غينيا - بيساو مؤخرا، بمن فيهم الرئيس السابق لأركان القوات البحرية، العميد بحري بوبونا تشوتو، في ادعاءات تتعلق بالتورط في الاتجار بالمخدرات، وتوجيه اتهامات من جانب سلطات الولايات المتحدة إلى رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في غينيا - بيساو، الجنرال أنطونيو إنديجا، من بينها التآمر لاستيراد المخدرات إلى الولايات المتحدة، دليلين

الأمم المتحدة بدور قيادي في العملية الانتخابية المقبلة، تجنبا لأي نزاعات أو أحداث عنف تتصل بالانتخابات.

ختاما، يتضمن تقرير الأمين العام (S/2013/262) المعروض على المجلس نتائج بعثة التقييم التقني المضنية التي توليت قيادتها بهدف النظر في ولاية البعثة والموارد اللازمة لتحقيق الرؤية التي أشرت إليها من قبل، دعما للجهود التي يبذلها شعب غينيا - بيساو، فضلا عن إعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو كي يضطلع بدور استشاري بالغ الأهمية. وأود أن أوجه نداء خاصا لأعضاء المجلس بغية النظر بشكل إيجابي في توصيات الأمين العام، واعتماد قرار من شأنه أن يبعث رسالة قوية فيما يتعلق بدعم شعب غينيا - بيساو.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد راموس - هورتا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فيوتي.

**السيدة ريبيرو فيوتي** (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وعلى دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، السيد خوسيه راموس - هورتا، على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى قيادته والتزامه بتيسير التوصل إلى حل للحالة الراهنة في غينيا - بيساو، علاوة على العمل الملهم الذي أداه بصفته رئيسا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل. وأرحب بالممثل الدائم لموزامبيق ورئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، السفير أنطونيو غوميندي، وبالممثل الدائم لكوت ديفوار ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السفير يوسفو بامبا، والممثل الدائم لغينيا - بيساو، السفير يوأو سواريس دا غاما.

تثير الشكوك بشأن الإرادة السياسية للسلطات الانتقالية وعزمها على إيجاد حل مستدام للأزمة الراهنة.

أيد العديد من الأعضاء - أثناء آخر اجتماع عقدته التشكيلية استئناف المشاركة مع غينيا - بيساو حالما تتجه الحالة الميدانية نحو استعادة النظام الدستوري في البلد. وهناك اعتراف عام بأنه ينبغي أن يستند استئناف مشاركة لجنة بناء السلام مع غينيا - بيساو إلى صك منقح من شأنه أن يحدد الأولويات الرئيسية لعملية بناء السلام في السياق الوطني الحالي.

وتعتقد لجنة بناء السلام أيضا أن استئناف التمويل من صندوق بناء السلام ينبغي أن ينسجم مع هذه الأولويات. وفي هذا الصدد، سيؤخذ تقرير الأمين العام، بما في ذلك النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني الموفدة مؤخرا، واستنتاجات وتوصيات بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، في الاعتبار على النحو الواجب.

وتشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام تجدد، بوصفها هيئة حكومية دولية تقوم بدور استشاري لمجلس الأمن، تصميمها على العمل مع السلطات الشرعية التي تمثل شعب غينيا - بيساو بالكامل، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين، وخاصة الممثل الخاص للأمين العام راموس - هورتا وفريقه في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، لتشجيع إجراء الإصلاحات اللازمة لتوطيد السلام واستدامة الاستقرار وتعزيز التنمية في غينيا - بيساو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ريبيرو - فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل غينيا - بيساو.

واضح على ضرورة حفاظ المجتمع الدولي على وجود بصفة دائمة في الميدان لرصد الحالة، فضلا عن مواصلة تقديم دعم بناء القدرات إلى السلطات الوطنية.

دعا نائب الممثل الخاص للأمين العام، السيد فوفانغ من جانبه إلى التحول من نهج الحلول السريعة المعتاد، إلى منظور أبعد في الأجل الطويل فيما يتعلق بالحالة في غينيا - بيساو من أجل وقف الحلقة المفرغة للدinاميات القائمة على حصول الفائز على كل شيء، التي لا تزال تلحق الضرر بالبلد منذ الاستقلال. ودعا أيضا استمرار مشاركة الأمم المتحدة مع جميع الأطراف الوطنية والدولية ذات الصلة بغية تيسير الحوار. ويسرني أن أبلغ - في سياق متابعة تلك المناقشة - أن لجنة بناء السلام ستجتمع مرة أخرى يوم غد، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام، راموس - هورتا.

لاحظنا بعض التطورات الواعدة في غينيا - بيساو خلال الأسابيع القليلة الماضية. وكما ذكر السيد راموس - هورتا للتو، فإنه تجري في الجمعية الوطنية مناقشة مشروع ميثاق جديد لنظام الحكم كي يحل محل الترتيبات الانتقالية الحالية، بمشاركة نشطة من الأطراف الرئيسية الوطنية ذات المصلحة، علاوة على التوقيع في ٣٠ نيسان/أبريل على اتفاق بشأن المبادئ التي تحكم العودة إلى الحياة الدستورية الطبيعية.

تحتاج مثل هذه الجهود إلى الدعم. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الضغط على السلطات الانتقالية والقادة السياسيين والعسكريين على حد سواء، بشأن اعتماد وتنفيذ ترتيبات انتقالية أكثر شمولا وعلى وجه الاستعجال. ويكتسي إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة نزيهة وشفافة بحلول نهاية هذا العام، على نحو يمكن من استئناف مشاركة الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو بصورة كاملة، أهمية بالغة أيضا. وليس من مصلحة أحد إطالة الفترة الانتقالية، بل هي

٢٠١٢، فإننا نشهد بشكل متزايد اليوم المزيد من التفاهم بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية وتقاربا في المواقف بين المنظمات الدولية الشريكة لغينيا - بيساو. وقد تجلّى هذا الأمر الأخير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عندما نُشرت، بمبادرة من الاتحاد الأفريقي، بعثة تقييم مشتركة تضم ممثلين للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في غينيا - بيساو. ونحن نعتبر توصياتها هامة لاستمرار تعاونها.

ويأتي تقديم هذا التقرير في وقت توشك فيه غينيا - بيساو على دخول مرحلة انتقالية جديدة، جاءت نتيجة للالتزام أصحاب المصلحة الوطنيين وتلبية لمتطلبات المجتمع الدولي، لاستعادة النظام الدستوري في البلد في أقرب وقت ممكن عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

وفي هذا الصدد، يسعدنا التوصل إلى اتفاق مبادئ سياسي في ٣٠ نيسان/أبريل بين مختلف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقادة العسكريين. والاتفاق يمدد الفترة الانتقالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وينص على إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ويدعو إلى تشكيل حكومة أكثر شمولاً وتعيين رئيس للجنة الانتخابية الوطنية.

ومما يدل أيضا على الجهود المبذولة لجعل المرحلة الانتقالية شاملة للجميع وضع مشروع جديد لنظام الحكم والذي تنظر فيه الجمعية الوطنية حاليا قبل الموافقة عليه. وينبغي التأكيد على أنه، بموجب المشروع، سيتم إنشاء منتدى للتنسيق بين أصحاب المصلحة في المرحلة الانتقالية تحت إشراف الجمعية الوطنية.

ويجري الرئيس الانتقالي مشاورات مكثفة منذ عدة أيام مع مختلف أصحاب المصلحة في المجالين السياسي والاجتماعي وغيرهم بهدف تشكيل حكومة شاملة للجميع. وكل المؤشرات تحملنا على الاعتقاد بأن الحكومة ستشكل خلال الأيام وربما الساعات المقبلة.

السيد دا غاما (غينيا - بيساو) (تكلم بالإنكليزية):  
يود وفد بلدي أن يشكر من خلالكم، سيدي الرئيس، جميع أعضاء مجلس الأمن على إبقاء الحالة في بلدي، غينيا - بيساو، على جدول أعماله.  
(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أتمنى لكم، سيدي، كل النجاح في عملكم.

وأود أن أشكر السيد خوسيه راموس - هورتا، الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو، على التقرير الدقيق والحافل بالمعلومات للغاية (S/2013/262) الذي عرضه للتو، كما أعرب عن ثقتنا الكاملة فيه، وقبل كل شيء، استعدادنا التام للتعاون معه في اضطلاعهم بمهامهم.

وأود أيضا أن أشكر السفيرة ماريا لويزا ريبيرو - فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والسفير أنطونيو غوميندي والسفير يوسفو بامبا على جهودهم المستمرة في عملية بناء السلام في غينيا - بيساو.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالالتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لما يقدمانه من دعم مالي مستمر لغينيا - بيساو خلال هذه الفترة الانتقالية.

إنني أحاطب مجلس الأمن اليوم بشعور خاص بالتفاؤل لأن توصية الأمين العام في تقريره بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لمدة عام هي دليل على الالتزام القوي للأمم المتحدة بمواصلة تقديم المساعدة لغينيا - بيساو في سعيها إلى بناء السلام.

ومما يزيد من هذا التفاؤل حقيقة أنه على النقيض من الفترة السابقة على الانقلاب الذي وقع في نيسان/أبريل

ويواجه حصاد الكاجو، وهو منتج التصدير الرئيسي لغينيا - بيساو، خطرا شديدا بسبب نقص السيولة النقدية في السوق. واقتصادنا، الذي يعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية، في حالة دمار فعلي إثر وقف شركائنا الرئيسيين للمساعدات نتيجة انقلاب نيسان/أبريل ٢٠١٢.

ختاما، ولجميع هذه الأسباب، فإنه من الضروري والملح تقديم المساعدة الإنسانية على نحو استثنائي لبلدنا من أجل مساعدتنا في التغلب على التحديات الراهنة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

**السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. إن الجماعة ترحب بتقرير الأمين العام عن الحالة في غينيا - بيساو (S/2013/262).

قبل أن أستفيض بشأن هذا البند من جدول الأعمال، أود، سيدي، وصديقي العزيز وأخي، أن أهنتكم بجملة على توالي بلدكم توغو، رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لتهنئة صديقي، وأخي أيضا، أوجين - ريشار غاسانا، ممثل رواندا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر إلى الذين تكلموا قبلي، ولا سيما السفيرة ماريا لوزا ريبيرو فيوتي ممثلة البرازيل، رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والسفير دا غاما ممثل غينيا - بيساو وأخي، ومقدما السفير أنطونيو غموندو، الذي سيتكلم بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على إسهاماتهم القيمة في مناقشتنا.

أود قبل كل شيء أن أشكر رئيس الوزراء خوسي راموس هورتا، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو، على إحاطته

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام يوصي في تقريره بتنفيذ عملية بناء السلام في غينيا - بيساو على مرحلتين. وستتوج المرحلة الأولى بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تتسم بالحرية والشفافية. وسيتم الانتهاء من المرحلة الثانية، وهي مرحلة ما بعد الانتخابات، بحلول نهاية ولاية الحكومة التي سيجري انتخابها. وستركز تلك المرحلة على تعزيز البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية من خلال إجراء إصلاحات وتقوية مؤسسات الدولة.

وغينيا - بيساو لا يمكنها أن تتصدى وحدها للتحديات التي ستواجهها خلال المرحلتين اللتين أشرت إليهما، وذلك نظرا لعدم وجود الوسائل والموارد اللازمة لمثل هذه المهمة والهشاشة الشديدة لمؤسسات الدولة. ولهذا الأسباب، فإننا نطلب دعم المجتمع الدولي ونشكره على المساعدة التي تكرم بتقديمها إلى بلدنا طوال تاريخه.

وعلى الرغم من الوضع الصعب الذي يعيشه بلدنا منذ أن أصبح دولة مستقلة قبل ٤٠ عاما، فإن غينيا - بيساو وشعبها ما زالوا يؤمنان بقدرة بلدنا على الاستمرار. ولن ندخر نسعا في بناء الدولة التي كان الأب المؤسس لبلدنا أميلكار كابرال يحلم بينها. وسنعمل ذلك عبر تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تعزيز مؤسسات الدولة، ولا سيما في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، لكي تعمل بشكل فعال لمكافحة الإفلات من العقاب. وسنقوم بذلك لكفالة أن يكون بوسع جميع المواطنين في بلدنا الاحتكام إلى القضاء ولكي تصبح غينيا - بيساو منطقة سلام وازدهار يطيب العيش فيها.

وبينما أتكلم هنا، تشهد جميع المدارس العامة إضرابا عن العمل، وهذا الإضراب، الذي دعت إليه نقابة المعلمين على المستوى الوطني قبل ثلاثة أيام. قد يستمر لمدة شهر مما سترتب عليه الإخلال بالسنة الدراسية بشدة.

ثمة أيضا توترات بين الحكومة الانتقالية ومجلس الشعب الوطني، تتعلق بإدارة شؤون الدولة، فضلا عن حملة حذرة من جانب بعض الأحزاب السياسية تهدف إلى إطالة أمد الفترة الانتقالية السياسية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهو الموعد المتفق عليه على نطاق واسع.

وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر بأن التاريخ المتعلق بالفترة الانتقالية، قد اتخذته هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مؤتمر قمتها الذي عقد في ياموسوكرو، في كوت ديفوار، في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، بعد إجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، وتحليل مضمّن للتقدم المحرز فيما يخص تنفيذ خارطة الطريق.

تقرر أيضا خلال مؤتمر القمة، أنه في حال الوصول إلى طريق مسدود في البرلمان، يتعين على رئيس الحكومة الانتقالية، دولة سيريفو نمدجو، اقتراح خارطة طريق جديدة لاعتمادها من قبل البرلمان. وبذلك، كان الرئيس الانتقالي حازما وثابتا فيما يتعلق بوضع خارطة طريق انتقالية منقحة.

إن اللجنة الانتخابية، من جانبها، مصممة على إحراز تقدم سريع في عملها، ولا سيما فيما يتعلق بخطط تتعلق بتسجيل الناخبين بالاستدلال الأحيائي، وتعيين حدود الدوائر الانتخابية، والأنشطة الأخرى لفترة ما قبل الانتخابات.

بشكل عام، يبدو وجود توافق آراء بشأن الحاجة في المدى القصير لإعطاء الأولوية لإجراء انتخابات وعدم الشروع في أي إصلاحات بعيدة المدى إلى غاية ما بعد الانتخابات.

رغم حالة عدم اليقين التي تسود بشأن ما إذا كان البرلمان سيوافق على اتفاق الانتقال السياسي، ثمة أمل في التوصل إلى توافق آراء بين الأطراف بخصوص اعتماد خارطة الطريق وتنفيذ مختلف أهداف البرنامج الانتقالي. وذلك السبب في أنه من

الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في البلد. وأود هنا أن أشيد به بجرارة، وذلك لأن رئيس الوزراء خوسي راموس هو صانع حقيقي للسلام. وبالفعل فقد تمكن في وقت قصير من إعادة الحوار سواء بين الطبقة السياسية في غينيا بيساو أو على مستوى الشركاء الدوليين المشاركين في عملية حل الأزمة في البلد. وقد أثبت الممثل الخاص للأمين العام بأنه جدير بالفوز بجائزة نوبل للسلام. ويمكنه أن يعول على الدعم الكامل للجماعة فيما يخص جهوده التي يبذلها لإحلال السلام في غينيا - بيساو.

وأود الآن أن أقدم وجهة نظر الجماعة بشأن الحالة في غينيا - بيساو. منذ الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عملت الجماعة بلا كلل على تعزيز استعادة النظام الدستوري بشكل كامل، وضمان مستوى معقول من الأمن للشعب. قدمت الدول الأعضاء في الجماعة الموارد المالية والتقنية اللازمة لاستمرار سير عمل الدولة. ووقدمت الدعم للطبيعة الشاملة للعملية الانتقالية وأعطت ثقة متجددة للشعب من خلال المحافظة على مستوى مقبول من الأمن عن طريق نشر بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. وليس ثمة شك مع ذلك، أن الدعم التكميلي من جانب المجتمع الدولي لا يزال حاسما لضمان نجاح البرنامج الانتقالي وتعزيز الاستقرار في البلد.

اليوم، كما لوحظ على نطاق واسع، ثمة ثلاثة أنواع من التحديات التي تواجه غينيا - بيساو: تحديات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية.

من الناحية السياسية، تشير التطورات السياسية الأخيرة إلى وجود صراع مستمر لتحقيق توافق في الآراء بين الأحزاب السياسية الرئيسية بخصوص المؤسسات التي ينبغي أن تقود المرحلة الانتقالية، ولا سيما فيما يتعلق بدور مجلس الشعب الوطني في تنسيق العملية.

ونحن نؤيد أي جهد يرمي إلى معالجة الأسباب الجذرية والهيكلية للأزمة، ولا سيما غياب الانضباط والإفلات من العقاب داخل القوات المسلحة.

فيما يخص الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، في حين جرى إدخال تحسينات طفيفة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في غينيا بيساو منذ توطيد السلطة الانتقالية في أواخر عام ٢٠١٢، تتطلب الحالة مع ذلك، اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي، خصوصا لدعم القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك صيد الأسماك وزراعة الكاجو، وكذلك القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم وخدمات الرعاية الصحية والبنية التحتية.

تفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في غينيا - بيساو جراء عزل المجتمع الدولي لها. حيث أنزلت الجزاءات أشد المعاناة على الفقراء والذين لا صوت لهم. ولذلك، من المهم إلغاء الجزاءات، وتشجيع مجلس الأمن وكالات التنمية الدولية على استئناف برامجها المعنية في مجال التعاون مع غينيا - بيساو.

أود أن أشير أيضا إلى أنه وبالإضافة إلى دعم الدول الأعضاء في الجماعة لعملية التحول الديمقراطي والأمن في غينيا بيساو، ستواصل التنسيق، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، ضمن الأطر القائمة، لدعم حماية ودعم حقوق الإنسان لمواطني البلد.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ملتزمة أيضا بمواصلة دعمها للتعاون الوثيق بين الحكومة الانتقالية والجمعية الوطنية الشعبية من أجل اعتماد وتنفيذ خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية، فضلا عن كفالة توفير الدعم المالي والتقني للجنة الانتخابية الوطنية. وعليه، ترى الجماعة أن التطورات الأخيرة في غينيا - بيساو تتطلب منا جميعا، أكثر من ذي قبل، حشد توافق في الآراء على نطاق دولي إثباتا لعزمنا المشترك على التصدي للحالة عن طريق مساعدة غينيا - بيساو على العمل مع جميع أصحاب المصلحة

المهم للمجتمع الدولي الاعتراف بخارطة الطريق الخاصة بالمرحلة الانتقالية ودعمها، من أجل حث أصحاب المصلحة المحليين على ضمان اعتماد خارطة الطريق وتنفيذها بشكل كامل.

تظل الدول الأعضاء في الجماعة مصممة على التعاون مع الأطراف المحلية والدولية فيما يخص تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

وفي مجال الأمن، شهدت غينيا - بيساو هدوءا نسبيا منذ نشر بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، في عام ٢٠١٢، وظهر أن المخاوف من احتمال عودة ظهور العنف داخل الجيش لا أساس لها من الصحة. ومع ذلك، أود أن أشير إلى حادثين كبيرين، واردين أيضا في تقرير الأمين العام. أولا، قام النظام القضائي للولايات المتحدة باعتقال رئيس أركان القوات البحرية السابق، العميد بحري، بوبو نا تشوتو، بسبب اتجار مزعوم بالمخدرات. ثانيا، كانت ثمة لائحة اتهام وجهتها السلطات الأمريكية لرئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، الفريق أول أنطونيو إندجاي، بسبب مشاركته المزعومة في الاتجار بالمخدرات.

زاد هذان الحادثان من حدة التوتر في البلد. وتفاقمت الأوضاع نظرا للخلاف الحاصل بخصوص مسألة الترفيات داخل الجيش، وسط شائعات عن مؤامرة وزعزعة الاستقرار، مما أدى بالسلطات العسكرية إلى إجراء تقييم للحالة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، والالتزام مرة أخرى بالتعاون على مكافحة الاتجار بالمخدرات. وأود هنا أنؤكد مجددا التزام الدول الأعضاء في الجماعة بدعم المجتمع الدولي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وضمان معاقبة مرتكبي هذه الجرائم.

لكن في الوقت نفسه، لا تزال الجماعة ملتزمة بإصلاح قطاعي الأمن والدفاع، لأن ذلك مكمل للعملية الانتقالية.

بغية تحقيق الأهداف المباشرة لخريطة الطريق للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، إجراء الانتخابات قبل نهاية العام، وفي المقام الأول، تقديم المساعدة من أجل زيادة التخفيف من معاناة أشد الفئات ضعفا عن طريق تحسين المعونة المحددة الأهداف، وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر من أجل توليد الدخل.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أهبة الاستعداد - كما هو الحال دائما - للتعاون مع جميع الشركاء في تنفيذ الأهداف المذكورة آنفا من أجل تحويل غينيا - بيساو إلى عضو مسؤول في المجتمع الدولي. تحقيقا لتلك الغاية، تدعو الجماعة سائر أصحاب المصلحة المهتمين إلى التعامل مع مسألة غينيا - بيساو بصورة نزيهة ومفتوحة، وتدعوهم أيضا إلى وضع مصالح البلد فوق جميع الاعتبارات السياسية أو الفردية، من أجل حشد توافق حقيقي في الآراء فيما يتعلق بالمضي قدما.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق.

**السيد غوميندي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أود أن أشكركم على دعوتي إلى الاشتراك باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في جلسة اليوم بشأن الحالة في غينيا - بيساو.

ترحب جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بتقرير الأمين العام (S/2013/262) عن آخر التطورات في غينيا - بيساو، وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد. وتبين تلك التطورات أنه يمكن التغلب على العوائق المعقدة بتوفر الإرادة السياسية عن طريق الحوار. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي بأسره تشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المحليين، فضلا عن تقديم الدعم الكامل له.

لقد ساعد تعيين السيد خوسيه راموس - هورتا، ممثلا خاصا للأمين العام في غينيا - بيساو، على توليد زخم جديد

المعنيين لضمان إجراء انتخابات حرة نزيهة وشفافة بحلول كانون الأول/ديسمبر، على النحو المطلوب من جانب المجتمع الدولي.

ختاما، تقترح الجماعة - على أساس الاعتبارات المذكورة آنفا - النقاط التالية كأساس لحشد توافق في الآراء يكفل إشراك جميع أصحاب المصلحة، علاوة على كفاءة تحقيق الاستقرار والأمن في غينيا - بيساو.

أولا، وكما ذكر السفير دا غاما في السابق، فإننا نأمل أن تعتمد خريطة الطريق المنقحة للمرحلة الانتقالية في الأيام المقبلة. ذلك أنها تتيح إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ومن المفهوم أنه إذا لم تتمكن الجمعية الوطنية من تقديم أي حل، فإن الجماعة تحتفظ بالحق في استكشاف جميع الخيارات الأخرى المتاحة لكفالة إجراء الانتخابات في الوقت المحدد لها.

ثانيا، يجب أن يضع الجيش حدا لجميع تدخلاته في العملية الانتقالية، وأن يلتزم بالتعاون التام في جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب.

ثالثا، ينبغي أن يضع المجتمع الدولي خطة عمل دولية في الأجلين المتوسط والطويل من أجل مساعدة غينيا - بيساو على التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، على النحو المحدد في النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم المشتركة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بما في ذلك إعادة هيكلة قطاعات الدفاع والأمن والعدالة بصورة كاملة، واتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للإفلات من العقاب، وإصلاح القطاعات السياسية والمالية والاقتصادية في الأجل الطويل.

رابعا، يجب أن يتفق الشركاء على الترتيبات اللازمة لجعل العملية الانتقالية شاملة تماما ومعترفا بها على نطاق واسع.

خامسا وأخيرا، من الضروري أن يتفق المجتمع الدولي على ترتيبات لتمديد فترة تقديم المساعدة في حالات الطوارئ،

الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو ، وبالتالي الإسهام في تعزيز الاستقرار في البلد.

هناك تهديد آخر يستحق اهتماما خاصا، يتمثل في التهديد الذي يشكله الصيد غير المشروع في المياه الإقليمية لغينيا - بيساو. وينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لوقف نهب موارد غينيا - بيساو.

تقتضي تطورات الحالة في البلد أن يعمل الشركاء الدوليون لغينيا - بيساو ، وخاصة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، بطريقة متضافرة ومنسقة بشكل متزايد، فضلا عن تعزيز التعاون بينهم بغية دعم عملية انتقالية شاملة بقيادة وطنية تحظى بالقبول العام ومن شأنها أن تؤدي إلى استعادة النظام الدستوري، بما يتفق وروح القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لا تظهر عدم المبالاة بالتقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان، التي أدانتها الجماعة على نحو مستمر. وعليه، فإننا نؤكد دعمنا وترحيبنا بالتوصية المتعلقة بتعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في ذلك الصدد.

أود أن أحتتم بإعادة التأكيد على أن الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، بغية إيجاد حل شامل ودائم ويتسم بالمصدقية للأزمة في غينيا - بيساو. وندعم في ذلك السياق، قيادة وعزم الممثل الخاص للأمين العام راموس - هورتا على بلوغ ذلك الهدف.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

ينبغي لنا جميعا أن نستفيد منه من أجل المضي قدما نحو التوصل إلى حل دائم للأزمة. ويشجعنا جميعا التقييم الواقعي والموضوعي الذي قدمه إلى مجلس الأمن على التطلع إلى المستقبل بقدر من التفاؤل بشأن الآفاق المستقبلية لغينيا - بيساو .

نرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة، بما في ذلك ظهور توافق في الآراء بين الجهات الفاعلة الوطنية فيما يتعلق بضرورة إجراء الانتخابات العامة هذا العام، وتنفيذ خريطة الطريق، وتشكيل حكومة انتقالية شاملة، وانتخاب رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية. وتتسق تلك الاتجاهات الإيجابية - وخصوصا إجراء الانتخابات في وقت لاحق من هذا العام - مع دعوات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية إلى استخدام الوسائل الديمقراطية من أجل استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو.

في رأينا أنه يجب عدم المغالاة في أي تفاؤل فيما يتعلق بغينيا - بيساو، بسبب تعقيد الحالة والاستقطاب السياسي وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في البلد، علاوة على تفشي الاتجار بالمخدرات. وقد يعطينا اعتقال العميد بحري حوسيه أميريكو بوبو ناتوشتو، والاتهام الصادر عن السلطات في الولايات المتحدة ضد الفريق أنطونيو إندجاي، صورة دقيقة عن مشاركة بعض القادة العسكريين وغيرهم في الاتجار بالمخدرات في البلد.

تقتضي مكافحة تلك الظاهرة، ودعم العملية السياسية، والإسهام في تنفيذ العديد من الإصلاحات الملحة في البلد - خاصة القطاع الأمني - أيضا تعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو . وبالإضافة إلى ذلك، سيشكل إنشاء فريق من الخبراء بشأن مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات، وتيسير اعتماد جزاءات ضد المتجرين بالمخدرات إسهاما ملموسا من قبل المجتمع الدولي في التغلب على مشكلة